**السنة الدراسية : الثانية تهيئة عمرانية / السداسي الرابع .**

**مقياس : المياه و التنمية**

 **الدرس : النظرة الجديدة للمياه في اقتصاد الماء وتسييره**

قامت وزارة التجهيز و التهيئة العمرانية مند ديسمبر 1993 بالتفكير معمقا في سياسة الماءالتي انتهت بعقد المؤتمر الوطني الخاص بسياسة الماء .

عقد المؤتمر الوطني بشان المياه ايام 28و29و30يناير 1995بنادي الصنوبر في الجزائر وكان مسبوقا باجتماعات جهوية واجتماعات علي مستوي الاحواض وتم تجميع وجهات النظر و المقترحات و الافكار و المساهمات الصادرة عن نحو 15000 من المشاركين

وقد برزت من حصيلة ذلك كله افكار رئيسية عددها 5مبادئ جديدة لكي يستند اليها في المستقبل وهي:

-وحدة الموارد.

-التشاور.

-مبدا الاقتصاد.

-الشمولية:الماء قضية جميع مستعمليه.

-التكفل بالجانب البيئ الايكولوجي.

وهذه المبادئ الخمسة مسلم بها اليوم عالميا ، ومطبقة بصورة شاملة في جميع الدول ولا سيما في البلدان التي يندر فيها الماء او يتصف فيها بالهشاشة ،او يتجلي مادة عسيرة التجديد.

**مبدا الوحدة:**

 المبدا:

 الماء ملك جماعي وطني تملكه المجموعة الوطنية برمتها ،وان ندرة هذا المورد الطبيعي و هشاشته و ضعفه و توزيعه غير المنتظم في المكان و الزمان يجعل منه ملكا وطنيا تمارس عليه سلطة الدولة علي سبيل الاولوية و الدوام لتمكين هذا المورد من اداء

وضيفته الاجتماعية ووضائفه الاقتصادية الاساسية بحد ادني من العدل و الانصاف.

ادوات تطبيق المبدا : وكالات الماء الجهوية

يجب تنظيم تسيير الماء علي مستوي وسطه الفيزيقي الطبيعي الذي هو الحوض لا سيما وان من المسلم به اليوم انه يتعذر الفصل بين المياه السطحية والجوفية كما لا يمكن الفصل بين كمية الماء و نوعيته.

-ان الوكالات الجهوية للماء يتمثل الهدف منها جمع كافة المعلومات المتاحة بشان موارد الماء السطحية و الجوفية سواء من حيث تقييمهااو تهيئتها او استعمالها او نوعيتها.

- المساهمة ماليا في دراسة اي هيكل اساسي يهدف الي الاقتصاد في الماء و مكافحة تلوثه

فيضانه ، وانجازه او استغلاله.

وكل وكالة جهوية للماء تقتطع اتاوي عن الانتفاع بالماء وعن تلوثه لدى مختلف المستعملين وتستخدم الحاصل من هذه الاتاوي في:

-تغطية مصاريف تسيير الوكالة التي من المفروض عدم تخصيص اعتمادات لها في ميزانية الدولة .

-المشاركة في تمويل مشاريع تطهير المياه واصال الماء الي المناطق الريفية و كذلك الاعمال الرامية الي الاقتصاد في الماء.

**مبدا التشاور:**

 المبدا:

اذا كان تنظيم التسيير الخاص بمورد الماء في مستوى مجال وسطه الفيزيقي الطبيعي نظرا لوحدته يؤدي حتما الي تجاوز التقسيمات الادارية ودوائر الاختصاص الاقليمية ،فان ذلك لا يمكن ان يتجسد بصورة منسجمة وعادلة الااذا احدثت مجلات تشاور لتحقيق تسيير تضامني للمورد المشترك.

ادوات تطبيق المبدا:

 يتم ايجاد اطار التشاور حسب الاتي:

-عن طريق احداث لجان جهوية للماء.

-عن طريق اعادة صياغة النص المتعلق باللجنة الوطنية للموارد المائية قصد بعث الحياة فيها من جديد.

اللجان الجهوية للماء ستحدث علي مستوي كل ناحية من النواحي لجان جهوية للماء يشارك فيها ممثلون عن:

-الجماعات المحلية .

-المستعملون الجمعيات ، المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري ، و الدواوين العمومية الصناعية .

-الدولة من خلال الولاة او المديرين الولائيين لمختلف الاقسام الوزارية المعنية بمشكلة الماء.

ويؤخذ براي اللجان في المسائل الاتية:

-مدى جدوى الاشغال واعمال التهيئة ذات المنفعة المشتركة المعتزم القيام بها في المنطقة.

-النزاعات او الخلافات التي يمكن ان تحدث بين الولايات او البلديات في المنطقة .

-كل مسالة تتعلق بالماء في المنطقة .

**مبدا الاقتصاد:**

المبدا:

-تطبيق مبادئ التسيير التجاري لمؤسسات الماء .

-ترك المجال للمنافسة و العمل بموجب نظام التعاقد.

ادوات تطبيق المبدا:

 التسيير التجاري للماء:

ان نظام التشجيع الملائم يجبر المسير لشؤون الماء ان يقدم الحسابات للمستعملين و المستهلكين وكذلك المالكي التجهيزات اي الدولة وللذين يمولون البرنامج.

وهذا يفترض استقلالية في التسيير تجعل المسيرين مسؤولين عما يحققونه من نجاح او فشل.

وفعلا فان مؤسسة الماء عبارة عن صناعة خدمة تقدم خدمات مائية ملائمة لطلب المستهلكين وهذا يفترض ان يقوم مسيرو المؤسسات المائية في مقابل استقلالهم بما يأتي:

-تحديد الاهداف الكمية والنوعية في مجال انتاج الماء.

-تقييم التكاليف والمخاطر او المجازفات المالية.

-ضمان تحصيل تكاليف الماء ومنتوجه لدى جميع المستعملين.

-تسعيرة اقتصادية وعادلة ذات طابع اقليمي ومعدل.

-الصندوق الوطني لماء الشرب.

-فتح المجال للمنافسة بمنح الامتياز و الارتباط بموجب عقود.

**مبدا الشمولية:**

**المبدا :الماء قضية الجميع .**

**مقتضيات المبدا:**

ان الصناعة و الفلاحة باعتبارهما من اكبر القطاعات المستهلكة والملوثة للماء يجب ان تندمجا في سياسة الماء الوطنية وذلك بانتهاجهما سياسات خاصة بل ونوعية في مجال حماية الموارد المائية والاقتصاد في استهلاكها.

سياسات الماء الصناعية:

يجب ان تتوجه الوحدات الصناعية نحو جميع الامكانيات التي تسمح لها بالاستقلال في التزويد بالماء ولا سيما ما يخص المركبات الصناعية الكبرى والمجمعات والاقطاب الصناعية الموجودة في المناطق الصناعية المتخصصة .

والواقعة علي حافة المنطقة التلية وعلي مقربة من المجمعات السكنية والحواضر الكبري او المحاذية للمساحات المسقية التي تنازعها الماء.

الفلاحة و الاقتصاد في الماء:

ان الانتاج الفلاحي هو الذي يعد علي الدوام من اكبر المستعملين لمواد الماء في محصلة التدفقات المائية خلال فترة زمنية معينة وبالتالي فهو الذي يبقي من اكبر الملوثين ومن اكبر المبذرين للماء غالبا في ان واحد.

**المبدا الايكولوجي:**

فحوى المبدا:

ان مبدا الايكولوجيا يستند الي الدفاع عن تكامل مكونات البيئة من جهة وحماية الصحة العمومية ضمن اطار توفير الماء العذب النقي من كل الشوائب ومكافحة ناقلات الامراض في المحيط المائي واستخدام الموارد البشرية ذات القيمة التاهيلية المكلفة بتطبيق استراتيجيات حفظ الماء و المحافظة علي نوعيته وتعبئته ووقايته من التلوث وسرعة الاتصال و التبليغ و القادرة علي تنفيد ذلك من جهة اخرى .

مقتضيات المبدا : حماية الماء :

 يقتضي المبدأ سن سياسة شاملة و متكاملة لحماية الماء قادرة علي اكتشاف العناصر والعوامل المفسدة للمورد المائي او المهدد له ، لذلك فمن الضروري ان تتخذ تدابير ذات طابع تأسيسي و مالي لضمان حماية مواردنا المائية حماية ناجعة ويتعلق الامر هنا بالتدابير الاتية:

-اعداد سياسة في مجال التكفل بالتطهير .

-توفير الوسائل المالية اللازمة لتسيير منشئات التطهير واستغلالها.

-احداث اتاوة التلوث.

-تطبيق مبدا من يلوث يدفع.

-اللجوء الحتمي الي الموارد المائية غير الاصطلاحية او غير المالوفة : تصفية المياه المستعملة والتحلية.

موارد الماء غير المالوفة هي:

-المياه المستعملة المطهرة بالتصفية.

-تحلية ماء البحر .